المقاربة التشاركية في المغرب كآلية لتحقيق التنمية المحلية

The participatory approach as a mechanism for achieving local development- Morocco Case Study-

مبروك ساحلي*
قسم العلوم السياسية
جامعة ام البواقي
Sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/04/13 تاريخ القبول:2021/09/15

الملخص

يحظي موضوع المقاربة التشاركية بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، نظرا لما يمثله هذا الموضوع من انه يعد أحد المداخل الأساسية الفعالة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالمملكة المغربية، من خلال تحليل إسهامات المقاربة التشاركية ضمن: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونموذج التشاركي في اقليم زعير. وقد تم الاستعانة بالعديد من المناهج والمقتربات منها: المنهج الوصفي التحليلي/ منهج دراسة حالة/ الاقتراب النظمي/ والمقترب التشاركي.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية؛ التنمية المحلية؛ المغرب؛ المبادرة الوطنية؛ للتنمية البشرية.

Abstract

The participatory approach is among the most effective mechanisms that contribute in the process of elaboration and implementation of public politicies. This study emphasizes the crucial role of partipatory approach in the achievement of local development in Morroco, relying on the analysis of the approach's contribution within the National Initiative of Human DevelopmentDevelopment and tha partipatory model in Zair territory, using various methods such as descriptive analytical method, case study method, systematic an analysis method, and participatory approach.

Keywords: participatory approach, local development, Morocco; National Initiative; Human Development.

مقدّمة:

يعد مفهوم المقاربة التشاركية من بين إرهاصات الفكر الاقتصادي العالمي في مجال السياسة العامة وتحديدا في مجال صناعة الخدمات العامة، والتي تسهر حكومات جميع دول العالم على

* المؤلف المرسل: **مبروك ساحلي**، الإيميل: **sahlimabrouk.aa@hotmail.fr**

تقديمها لأفراد المجتمع سعيا منها لإشباع حاجاتهم منها والعمل على تحقيق أهداف التنمية المحلية.

ولقد احتل موضوع الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين باهتمام كبير من قبل صناع القرار والمجتمعات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم، بعد أن تبين بأن عملية التنمية المحلية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص و المواطنين لتشارك في تنظيمات تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، خاصة بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية على مختلف المستويات و الأصعدة. لذلك تسعى الدول العالم ومنها المغرب إلى خلق التنظيمات المؤسسية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والعمل على تطويرها وتنميتها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

أهمية الدارسة: تعد المقاربة التشاركية إحدى أهم عوامل التحولات الإقتصادية لأنها أساس التنمية المحلية التي تضع الجميع في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاتهم الجنسية والعمرية والجغرافية، وإدماجهم في السياسات التنموية، ويعتبر منهجية عمل مساعدة على التنمية العادلة، وذلك من خلال إشراك الجميع في تسيير جميع مراحل تدابير مشاريع وبرامج التنمية، وهي تسمح بالإنصات لأصوات الجماعات الضعيفة والمهمشة. فالمقاربة التشاركية تتضمن الطرق والأساليب التي تساعد الجماعات على التدبير الذاتي بحصولها على الثقة في النفس وعلى الفهم والشعور بإمتلاك مشاريع التنمية التي ستحدث تغييرات مهمة في المجتمع.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبراز دور المقاربة التشاركية في المملكة المغربية وتأثيراتها في دعم التنمية المحلية من خلال الوظائف التي تؤديها في المجالات المختلفة.

الإشكالية: تمثل الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص والمواطنين علاقة طوعية وتعاونية يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو القيام بمهام معينة. وتتمحور إشكالية الدراسة حول: كيف تُسهم المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالمملكة المغربية؟

الإطـار المنهجـي: تفـرض طبيعـة الموضـوع توظيـف العديـد مـن المنـاهج والمقتربـات، وقـد تـم الاستعانة بالمناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي/ منهج دراسة حالة/ الاقتراب النظمي.

تقسـيم الدراسـة: حسـب المنهجيـة المتبعـة ولأجـل بلـوغ الأهـداف النظريـة والعمليـة للدراسـة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

1- مفهوم المقاربة التشاركية وأهميتها

2-المقاربة التشاركية في المملكة المغربية

3-دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية بالمغرب ومعوقاتها

الخاتمة

1. مفهوم المقاربة التشاركية وأهميتها: تتنازع مسألة الاهتمام بالمشاركة في التسيير العمومي خطابين مستقيلين ومتداخلين فيما بينهما، الأول تقني يهتم أساسا بالفعالية؛ إذ المشاركة حسب هؤلاء تكون ضرورية لتحسين عمل جهاز الدولة من خلال الإعتناء بكل العوامل المحددة لسلوك الموظفين وكذا تطلعات المرتفقين. بينما يركز الخطاب الثاني وهو خطاب سياسي على ضرورة إقامة اتصال مباشر بين الإدارة و مرتفقيها بهدف تلميع صورتها وتفادي الوقوع في الإختلالات والانحرافات التي تحيد بها عن رسالتها.(العنبي،2011، ص57). سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم المقاربة التشاركية، وأهميتها.

1.1 مفهـوم المقاربـة التشـاركية: تركـز المقاربـة التشـاركية علـى إدمـاج الفـاعلين وتحمـل المسؤولية في مسلسل البرمجة وتنفيذ الأعمال إضافة إلى تقاسم اختصاصات البرمجة، و تنخرط الإدارة في أفق تطبيق مفهوم المشاركة لتحديد ومساعدة شركائها والساكنة والمستهدفة والمجتمع المدني، وللتعاقد في احترام إرادة المتعاقدين لكل التدخلات في المجال وكذا التفاوض حول أولويات اختياراتهم التقنية".(الماضي، 2014، ص74) إن المقاربة التشاركية هي عملية صنع القرار الجماعي التي تتيح للمواطنين سلطة اتخاذ القرارات بشأن مقترحات السياسة، ويمكن للناخبين مراقبة أداء السياسيين عن طريق مقارنة مقترحات المواطنين بالسياسات المطبقة بالفعل. ونتيجة لذلك، فإن السلطة التقديرية للسياسيين مقيدة بشدة في هذا النظام، وعلى المدى الذي يمكن فيه للمواطنين أن يؤثروا على السياسات وتحديد الأولويات الاجتماعية التي تتماشى مباشرة مع اختياراتهم.(Aragone,2009,P1)

فالمقاربة التشاركية تتيح للمواطنين المشاركة بشكل فعال في جميع مراحل عمليات صنع القرار، سواء أكانوا مواطنين عاديين، وأصحاب المصلحة في مشروع معين أو سياسة معينة، أو خبراء وحتى أعضاء الحكومة والقطاع الخاص، بشكل عام.(slocum,2003, P9)

فالمشاركة الفعالة للسكان و المجتمع المحلي أو ممثليهم، والمنظمات المحلية، والأفكار والمهارات والمعارف والأولويات في جميع مراحل البرامج المحلية تساهم في زيادة الكفاءة و ضمان الاستدامة والإنصاف(Ali Shah, Baporikar, 2012, P121) ، حيث أن السكان المحليين يعرفون أكثر من الحكومة والخبراء المحترفين الخارجيين ما هي المشاكل التي يواجهونها وأفضل السبل لحلها. (leguenic, 2001, P1)

2.1 أهمية المقاربة التشاركية في التنمية المحلية: تبرز أهمية المقاربة التشاركية في دعم أهداف التنمية المحليةمن خلال: (التركي،2013، ص176)

– تمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقة للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع؛

– تساعد على تجاوز العوائق الناتجة عن تعارض مقترحات المانحين مع عادات وتطلعات السكان المحليين.

– تمكن الخبراء من رصد مدى أهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها وإمكانية إنجازها من عدمه.

– تمكن من خفض تكاليف العمليات والمشاريع التنموية، وفرض المزيد من المراقبة والشفافية على المشاريع التنموية.

– الضمان الوحيد لإدماج المواطنين بشكل مباشر في التنمية المستدامة وتبوء الدور المنوط بهم في التخطيط والتدبير.

– السماح ببعض الأنشطة في بعض المناطق من تنظيمها، ودخول الدولة و السكان المحليين والقطاع الخاص كشريك في تلك المشروعات والأنشطة وتسيير تمويلها(Sinthumule,2019, P2).

– تساهم المقاربة التشاركية في إدماج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الوطني، والبدء في وضع تنظيمات وقواعد لتحسين الإنتاجية في هذا القطاع. (العدوي، 2008، ص17)

2. المقاربة التشاركية في المملكة المغربية: نحاول من خلال هذا المحور تناول المقاربة التشاركية بالمملكة المغربية، من حيث تطور الاهتمام بالمقاربة التشاركية، وكذلك من حيث الإطار القانوني والدستوري للمقاربة التشاركية بالمملكة المغربية:

1.2 تطور الاهتمام بالمقاربة التشاركية في المملكة المغربية: شهدت مرحلة التسعينات القرن الماضي، اعتماد بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى وتنفيذها بالارتكاز على المقاربة التشاركية. منها: برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب PAGER وبرنامج الكهربة القروية الشاملة .PERG

وبالانتقال إلى المقاربة التشاركية كممارسة في السياسات العامة، يبقى التحديد أكثر واقعيا ذلك الذي ذهب إليه أحد الباحثين بخصوص زمنية المشاركة بالمغرب، إذا يحدد نذير المومني عقد التسعينيات كفاصل بين مرحلة أولى للإصلاح، تميزت بالمبادرة المنفردة من السلطات العمومية والمستقلة عن سؤال المشاركة، وما رافق هذه الفترة من ضعف البنيات الاجتماعية المستقلة للتعبئة. (الماضي، 2014، ص 249)

ثم مرحلة ما بعد التسعينيات التي تميزت بإعادة التفكير في إصلاح القطاع العام من منظور المشاركة والحكامة، في سياق تحول الدولة من حالة البناء وتشكل السمات البنيوية للخروج من السلطوية وسياق ما بعد السلطوية، فإستنادا على عدد من الدراسات المتواترة، فإن أسباب تبني فكرة الإصلاح بالمشاركة ترجع إلى تناقص القدرة التوزيعية للدولة في سياق التقويم الهيكلي منذ بداية الثمانينيات، وإلى تزايد النمو الديمغرافي وتغير بنيته نحو المدن مما ساهم في توسع الطلب الاجتماعي المصاحب لنقصان موارد الدولة، الأمر الذي ساهم في ازدياد الاحتجاجات الاجتماعية (أحداث 1981 و1984)، مما ساهم بدوره إلى تفاقم أزمة التمثيل وطرح بإلحاح سؤال الإدماج الدائم، حيث تزامن هذا المسار مع التحول الليبرالي للمجتمع المدني.

فإن التحول نحو اللامركزية وما رافقها من لا تركيز كإطار لتصميم وتدبير السياسات العامة على المستوى المحلي، يمكن قراءته من خلال منظور الاستجابة المتدرجة للطلب المتزايد للمشاركة. فالبرغم من اعتراف ميثاق 1976 للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في إطار الوصاية، فإن التجربة لم تؤد إلى حل مشكل (عجز المشاركة)، سواء في صيغتها التمثيلية للمنتخبين أم في صيغتها التشاركية للمواطنين ومساهمتهم في تدبير الشأن

المحلي، فإن كانت أسباب ذلك متصلة بالبنية الانتخابية، فإنها راجعة في جزء مهم منها إلى مقاومة من الإدارات المركزية للامركزية وعدم التركيز، حيث لوحظ وجود تفاوت بين نوايا دعم السلطات العمومية وبين حذر عدد من الإدارات في النهج الفعلي لهذا المسار. وجاء الوعي لدى السلطات العمومية بأهمية المشاركة في سياق الانخراط في برامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث برز الاهتمام بها، كما هو الحال بالنسبة لتقرير 1997، ومن بعده تقرير 2003 الذي دعا إلى تقوية وتفعيل المشاركة لإقامة التنمية الوطنية لجميع الشركاء الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المتدخلين، في إطار اتفاقيات وتعاقدات برامج تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل شريك، كتأكيد لإرادة تشجيع المشاركة والشراكة، وهذا ما عزز الدستور الأخير 2011. (الماضي، 2014، ص 250–251)

2.2 الإطار القانوني والدستوري للمقاربة التشاركية بالمملكة المغربية: كرس القانون رقم 17.08 (18–2–2009) المعدل للميثاق الجماعي لأول مرة المقاربة التشاركية المحلية على مستويين: (المديرية العامة للجماعات المحلية،2017، ص16)

– إحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص: تحدث لدى المجلس الجماعي لجنة استشارية تدعى لجنة المساواة وتكافؤ الفرص وتتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحها رئيس المجلس الجماعي.

يرأس اللجنة رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه ويتولى إعداد جدول أعمال اجتماعاتها. تبدي اللجنة رأيها كلما دعت الضرورة بطلب من المجلس أو رئيسه في القضايا المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي ويمكن لأعضاء اللجنة تقديم اقتراحات تدخل في مجال اختصاصاتها.

– إقرار منهجية تشاركية لوضع المخطط الجماعي للتنمية: يدرس المجلس الجماعي ويصوت على مشروع مخطط جماعي للتنمية، يعده رئيس المجلس الجماعي. يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع. يجب أن تتضمن وثيقة المخطط الجماعي للتنمية لزوما العناصر الآتية:– تشخيصا يظهر الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة؛– الحاجيات ذات الأولوية المحددة بتشاور مع الساكنة والإدارات

والفاعلين المعنيين؛- الموارد والنفقات التقديرية المتعلقة بالسنوات الثلاث الاولى التي تم فيها العمل بالمخطط الجماعي للتنمية.

كما نص دستور 2011 ولأول مرة في فصله الأول على مبدأ مفاده أن المقاربة التشاركية، وكذا قواعد الحكامة الجيدة، تشكل، إلى جانب قواعد أخرى، إحدى أسس النظام الدستوري المغرب. كما أقر دستور 2011 مشاركة المواطنين في وضع، تنفيذ وتقييم برامج التنمية من خلال:

- مقتضيات الفصل 13 الخاص بخلق هيئات للتشاور؛

- مقتضيات الفصل 12 حيث يحق للجمعيات والمنظمات غير الحكومية صلاحية المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطة العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

- مقتضيات الفصل 136 الخاص بالتنظيم الترابي للمملكة والذي يضمن مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم؛

- مقتضيات الفصل 139 ينص على أن مجالس الجهات ومجالس الجماعات الترابية الأخرى تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. تم إدراج هذا المقتضى الدستوري الأخير في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لسنة 2015.

وفيما يخص الجماعات، ينص القانون التنظيمي رقم 113.14 على ثلاثة أنواع من الآليات التشاركية، وهي كالأتي: (المديرية العامة للجماعات المحلية، 2019، ص 14-15)

1- هيئة استشارية تحدث لدى المجلس الجماعي بشراكة مع المجتمع المدني، تهتم بقضايا المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، ويحدد النظام الداخلي للمجلس كيفيات تأليف هذه الهيئة وتسييرها؛

2- آليات تشاركية للحوار والتشاور يحدثها المجلس الجماعي بالاعتماد على آليات الحوار والتشاور (المادة 119)، وحسب مقاربة تشاركية تسمح للمواطنين، والهيئات ذات الطابع

الاجتماعي، الاقتصادي والمهني بالانخراط في مختلف مراحل برنامج العمل من خلال مساهمتهم في تحليل التشخيص واقتراح الحلول، هذه المشاركة لها أهمية مزدوجة:

– الأولى: تضفي مكانة أساسية على تمثيلية ساكنة الجماعة، أي الرجال والنساء، مهما بلغ عمرهم ومستواهم السوسيو– اقتصادي والتعليمي.

– الثانية: جعل الدور الاستشاري و الإقتراحي لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع أكثر فاعلية في الأخذ بعين الاعتبار للمساواة بين النوع من خلال جميع مراحل إعداد برنامج الجماعة، وأيضا من خلال تنفيذه وتتبعه.

3– حق طلب تسجيل مسألة معينة في جدول أعمال المجلس الجماعي وتكون ضمن اختصاصه (العرائض).

3. دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية بالمغرب ومعوقاتها: وفق التقرير المعد عن المغرب لحساب برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1997، المعنون بـ: المقاربة التشاركية والتنمية القروية، والذي أعده مجموعة من الخبراء المختصين في مجال المقاربة التشاركية، فإن المشاركة كشكل للعمل والتعاضد بين الجماعات الاجتماعية على المستويات العائلية، الجماعية، المهنية، وغيرها،...هي جزء من خصوصيات دول المغرب العربي بصفة عامة والمغرب خاصة، فالسكان يتعاضدون انطلاقا من المستوى الأدنى إلى المستوى الجماعي، في إنجاز الورشات، والأشغال والأنشطة لصالح الفرد أو عدة أفراد، أو لصالح جماعة التي منها بالخصوص: إنشاء التجهيزات الجماعية(مساجد، مدارس، قناطر)، إنشاء المساكن، فتح قنوات الري، تخصيب الأراضي الفلاحية.(الماضي، 2014، ص 248)

1.3 دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية بالمغرب: عرفت العديد من البرامج و الورشات مشاركة مؤطرة من طرف السكان المحليين لتحقيقها، ومن أهمها:

1.1.3 المقاربة التشاركية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: إن الهدف الإنمائي لمشروع برنامج المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب هو تحسين و/ أو الاستفادة من إمكانية الوصول إلى آليات الحكم التشاركي، والحصول على خدمات البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية. وتبني المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2012–2015) على ما تم تطويره من هيكل مؤسسي ونُهُج في المرحلة الأولى

منها، وتوسع من نطاقها. ووصل عدد المجتمعات المحلية والأحياء إلى الضعف تقريبا. ويتصدى برنامج فرعي جديد لاحتياجات أكثر المجتمعات المحلية الريفية بالمناطق الجبلية عزلة من حيث مرافق البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية. (البنك الدولي)

بالنظر إلى الطابع الاستراتيجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الإمكانيات التي تتيحها في مجال تطبيق المقاربة التشاركية، فسيتم تخصيص هذه الفقرة لتقديم أهم محطات تطبيق المقاربة التشاركية في إعداد خطة عمل المبادرات المحلية للتنمية البشرية مع الإشارة إلى التقنيات الأكثر تداولا في مجال مشاركة السكان في إعداد مبادرات التنمية، من خلال مشاركة السكان أساسا على مستوى التشخيص وجزء من مرحلة الإعداد، في حين أن التقدم لطلب العروض الخاص بالمشاريع التي يمكن تمويلها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يتطلب تنظيم المستفيدين المحتملين في جمعيات. ابتداء من هذه المرحلة يشارك السكان في تطبيق المبادرة عبر انتظامهم في جمعيات، ذلك أن المحاور على مستوى التنفيذ، التتبع هو الجمعية ككيان مؤسسي وليس السكان كأفراد. في حين سيتم اللجوء مرة أخرى إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل تقييم المشروع. (المومني، ص53)

كما تجدر الإشارة إلى أن السكان يشاركون في مختلف مراحل دورة المشروع لكن بوصفهم مجموعات مستهدفة تبعا لمنهجية التخطيط التشاركي. كذلك فإن التقنيات والأدوات المستعملة لتدبير مشاركة السكان هي نفسها المستعملة في التخطيط التشاركي كـ: الاستمارات، المشاركة في المونوغرافيا، اجتماعات تبادل الآراء والتحسيس، تقنية العصف الذهني، تحليل المشاكل، التخطيط بواسطة الأهداف، استطلاعات المعارف– المواقف والممارسات، تحديد لائحة المشاكل، تقنيات تحديد الأولويات لبناء تشاركي التاريخي للدوار أو الحي، استجوابات نوعية مع بعض الزعماء، استجوابات مع عينة من العائلات، استجوابات مع أعضاء الجمعيات، شجرة المشاكل. (المومني، ص53)

2.1.3 **المقاربة التشاركية والتنمية المحلية بإقليم زعير:** أثبتت مختلف البرامج التنموية المقترحة من أعلى والتي نفذت بالمنطقة فشلها وعدم جدواها نظرا لتغييب السكان في انجازها وتنفيذها، لهذا تبقى ضرورة إشراك السكان في تنمية منطقتهم.

فالسكان المحليون يركزون بالأساس في حياتهم الاقتصادية على الزراعة البورية وتربية المواشي اعتمادا على الموارد الطبيعية المحدودة التي توفرها المنطقة، فأمام توالي سنوات العجاف وعدم انتظار التساقطات وإنهاك التربة نتيجة استغلال المكثف في الحبوب وتراجع المجالات الرعوية، وضرورة التفكير في ترشيد الموارد الطبيعية المتاحة، والبحث عن موارد جديدة تشكل مصادر إضافية للتنمية المحلية.

نتيجة لهذه الظروف تم اجتماع بين المسؤولين والسكان لإيجاد حلول يكون المواطنين شركاء فيها، وقد تم تقديم اقتراحات قسمت إلى ثلاث محاور حسب نوعية الموارد الطبيعية: الموارد الترابية، الموارد الغابية، والموارد المائية.(التركي وآخرون، 2013 ص182)

فيما يتعلق الموارد الترابية فقد تم إشراك المواطنين في: (التركي وآخرون، 2013 ص182)

– حماية التربة المتدهورة من خلال نهج أساليب استغلال تسهم في إراحة الأرض من خلال إدخال مزروعات أقل إنهاكا للتربة تتناوب مع زراعة الحبوب؛

– زراعة بعض المنتوجات الشجرية التي بإمكانها أن تسمح بإزدواجية في الإنتاج خاصة الزيتون؛

– أما بالنسبة للسفوح ذات التربة الجيدة أو المتوسطة الجودة وجب بناء مدرجات بها واستزراعهما بمزروعات شجرية كالزيتون واللوز؛

– بالنسبة للسفوح ذات التربة الضعيفة التطور والتربة المتدهورة والتربة الهيكلية فقد تم اقتراح التشجير وزرع الصبار خاصة عند عالية السفوح نظرا لفعاليته في إيقاف انجراف التربة، واستزراع بعض الشجيرات العلفية على غرار ما يوجد في بعض المناطق الجافة وشبه الجافة، خاصة بالمنطقة الشرقية بالمغرب.

فيما يتعلق بتدهور الغطاء الغابوي وقد جاء إشراك المواطنين على الشكل التالي: (التركي وآخرون، 2013 ص183)

– تشجير المساحات الغابوية المتدهورة خاصة تلك التي ارتفعت بها درجة تدهور التربة؛

– تقديم المساعدة والدعم والإرشاد للسكان حتى يتمكنوا من التخلي عن الرعي الجائر بالغابة؛

– استزراع النباتات العلفية السريعة النمو والتجدد بهدف تخفيف الضغط على الغابة؛

– تنمية المراعي وتوسيعها وبالتالي إحياء تربية الماشية من جديد بالمنطقة.

فيما يتعلق بضعف الموارد المائية ويمكن تلخيص رغبات السكان الذين عبروا عن استعدادهم الانخراط والمساهمة في مجموعة من المشاريع في إطار المقاربة التشاركية كالتالي: (التركي واخرون، 2013 ص185–186)

– إتمام إنجاز مشروع سد بوخميس الذي توقف منذ سنة 2003،

– تجهيز المنطقة بمنشات هيدروجية تمكن من سقي 20000 هكتار انطلاقا من مشروع سد بوخميس؛

– إعادة تأهيل وتهيئة النقط التقليدية العيون؛

– إتمام تجهيز بعض السدود التلية ومد قنوات الماء إلى غاية الضيعات الفلاحية.

3.1.3 المقاربة التشاركية من خلال التعاونيات الإنتاجية:

تعود جذور النصوص التشريعية المرتبطة بقطاع التعاون إلى فترة الحماية الفرنسية على المغرب، فأول نص قانوني ينظم التعاونيات يعود إلى قانون 1922 الذي يرخص للمعمرين بتأسيس تعاونيات الاستهلاك، متبوعا بقانون 1935 المتعلق بالقرض التعاضدي، والتعاون الفلاحي الخاص بالمعمرين، صدر بعده قانون 1937 المتعلق بتأسيس التعاونيات الفلاحية في قطاع الزراعة للمغاربة. (لعروسي،2020، ص1)

وكان لزاما على الدولة في ظل استقلالها أن تتدخل لتسيير التعاونيات، حيث قامت بالعديد من التدابير في هذا الصدد، حيث توج إصدارها للقانون 5 أكتوبر 1984، المتعلق بتحديد النظام الأساسي للتعاونيات ومهما مكتب التعاون. إلا أن تدخل الدولة ساهم في خلق نوع من الإتكالية، أعطت للتعاونيات صورة مؤسسات تابعة للدولة، والمتعاونين عاجزين على تطوير مشروع تعاوني حقيقي، كما أن سوء استعمال المساعدات قضى على روح المبادرة والخلق لديهم. (مكتب تنمية التعاون،2020)

لكن سرعان ما أظهر هذا القانون عن جملة من الإشكالات، مما دفع المشرع المغرب إلى نسخ أحكامه بموجب القانون 112.12 المتعلق بالتعاونيات، الذي عرفها على أنها: مجموعة

تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها ولاسيما تلك المتمثلة في: (القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات،2014)

- العضوية الاختيارية المفتوحة للجميع؛
- الإدارة الديمقراطية للتعاونيات؛
- المساهمة الاقتصادية للأعضاء؛
- الإدارة الذاتية المستقلة؛
- التكوين والتدريب والإعلام؛
- التعاون بين التعاونيات؛
- الالتزام نحو المجتمع."

تنقسم التعاونيات إلى ثلاثة أصناف: (القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات،2014)

- تعاونيات يزودها أعضاؤها بمنتجات قصد بيعها للأغيار بعد تحويلها، أو بخدمات قصد تقديمها إليهم؛
- تعاونيات إنتاج المواد أو تقديم الخدمات لفائدة أعضائها؛
- تعاونيات تقدم عملا مأجورا لفائدة أعضائها.

ويمكن للتعاونية أن تجمع بين أنشطة صنفين أو ثلاثة أصناف المذكورة أعلاه.

وتعتبر التعاونيات أداة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث فتح الأسلوب التعاوني آفاق جديدة لإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية، تساهم بصورة فعالة في محاربة البطالة والفقر وإدماج صغار المنتجين في السوق. ومن هذا المنطلق عرفت التعاونيات بالمغرب تطورا ملحوظا، سواء من ناحية الكم أو الكيف، إذ انتقل عدد التعاونيات من 5.749 تعاونية إلى 15.735 ما بين 2007 و2015، وإلى 20 ألف تعاونية سنة 2020، ومن أهم مؤشرات قياس المساهمة الاقتصادية للتعاونيات، كالتالي: (مكتب تنمية التعاون، 2020)

– الرأسمال: وصل الرأسمال الحالي للتعاونيات ما يناهز 6.470.173.172 درهم أي معدل411.196 درهما لكل تعاونية و 13.361 لكل متعاون وهو يعكس حجم الاستثمارات التي تساهم بها التعاونيات والتي رغم تواضعها تتميز بوتيرة بنيوية متزايدة.

– خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة: وتظهر مساهمة التعاونيات في هذا المجال الحيوي من خلال التشغيل الذاتي للأعضاء وضمان دخل قار لائق لمئات الآلاف من المتعاونين والمتعاونات، إضافة إلى التشغيل غير المباشر الذي تخلقه التعاونيات من خلال الخدمات المتنوعة التي تلبي حاجيات الشغل لدى التعاونيات (النقل، التوزيع، التلفيف)

– إدماج المرأة في سوق العمل: من خلال إحداث تعاونيات نسائية في مختلف القطاعات والأصناف ولا سيما بالعالم القروي والتي تعرف تزايدا ونجاحا ملحوظا، إذ وصل عددها إلى حدود آخر ديسمبر 2015 : 2.280 وحدة تضم 37.690 منخرطة وبرأسمال يصل إلى 17 مليون درهم، وتمثل تعاونيات الأركان خير دليل على نجاح الأسلوب التعاوني كإطار لتحسين ظروف المرأة المغربية.

– ولوج حاملي الشهادات إلى سوق الشغل: وذلك عبر إحداث مشاريع تعاونية منتجة، حيث وصل عدد تعاونيات حاملي الشهادات إلى 371 تعاونية موزعة على مختلف القطاعات والأقاليم وتضم في عضويتها 4.042 منخرط، موزعين بين ذكور وإناث وبرأسمال يصل إلى 16.321.763درهما، إلى حدود آخر ديسمبر 2015.

– التعاونيات إطار فعال للحد من حجم القطاع غير المهيكل: والذي يعتبر من المعضلات الأساسية في تعطيل حركة الإنتاج والاقتصاد الوطني، حيث تساهم التعاونيات بنسبة كبيرة في التقليص منه ومحاربة نتائجه وتفاعلاته على النسيج الاقتصادي الوطني.

و بجرد المعطيات الرسمية حول العمل التعاوني وخاصة مراحل تطوره، يبدو أنه نما في مراحل محددة في ظل الدعم المشروط من قبل النظام والحد من استقلاليتها ماليا و إداريا، فيما عانى العمل في مرحلة تالية من الخنق بعد تجفيف مصادر الدعم، ما يحيلنا على الاعتقاد يقينا بأن النظام لم يسمح بوجود منظومة تعاونية فاعلة ومستقلة قد تقدم دليلا على إمكانية النجاح خارج وصايته وبعيدا عن قبضته، وهكذا بعد انقضاء الفترة الممتدة من ما بين 1957 و 1983 التي صادفت وجود مشاريع وطنية واستعداد لدى النظام لعقد تسويات مرحلية تمكنه من تحييد

الطبقات الشعبية الفقيرة وفك عزلته، حيث يمكن اعتبار هذه الفترة الذهبية للتعاونيات الحرفية و الفلاحية على وجه الخصوص، ومنذ انتهاء هذه المرحلة وإلى غاية 2015 تاريخ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عادت الدولة إلى تنشيط العمل التعاوني بنفس المنظور التحكمي القائم على الريع وتوزيع الولاءات. (عدة، 2020، ص7)

2.3 معوقات تطبيق المقاربة التشاركية في المملكة المغربية: بالرغم من النتائج المحققة، إلا أن وتيرة الإصلاح واجهتها العديد من التحديات حسب عملية التشخيص والتحليل التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تتمثل في: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019، ص22–23)

– عدم وجود آلية تسمح للجماعات الترابية بممارسة الاختصاصات الذاتية (التكوين المهني، التنمية القروية، النقل، الثقافة، البيئة، الاستثمار، دعم المقاولة). عدم دقة النصوص القانونية بخصوص الطابع الحصري والإلزامي لممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية.

– عدم استكمال مكونات الترسانة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتفعيل آليات المقاربة التشاركية، طبقا لمقتضيات الفصل 12 من الدستور الذي يخول للفاعلين في المجتمع المدني الحق في إعداد السياسات العامة، وفي تنفيذها وتقيمها.

– ضعف الموارد الذاتية للجماعات الترابية يجعلها مرتبطة بشكل كبير الدولة، مما يحد من مبدأ التدبير الحر.

– غياب إستراتيجية لتكوين ومواكبة مختلف الفاعلين (المنتخبون، الجمعيات، السلطات التربية...) من أجل تمكينهم من فهم وتملك المكتسبات الدستورية المحققة في مجال المقاربة التشاركية.

– غياب ضمانات قانونية تسمح بحماية حق الفاعلين بالمجتمع المدني في تدبير مساهمة المواطنين في إعداد برامج التنمية وتتبعها (الفصل 139 من الدستور). حيث إن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية اكتفت بالإشارة إلى أن أعمال هذا الحق سيتم طبقا للكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجالس المنتخبة.

– لا تتوفر الجهات (الإدارة والجماعات الترابية) على نظام للمعلومات خاص بمجالها التربي يكون مرتكزا على آليات تضمن مقاربة تشاركية وتعاونية ومندمجة تضم مختلف الأطراف المعنية. وهو غياب يؤثر سلبا على إعداد وثائق التخطيط الترابي.

– غالبا ما ينظر المسؤولون السياسيون إلى المقاربة التشاركية المحلية كوسيلة لدعم مشروعيتهم، الأمر الذي يطرح خطر سوء توظيفها، إذ يعتبر المسؤولون المنتخبون أحيانا الإجراءات التشاركية أداة يطوعها لعمليات الاتصال والتعبئة والرقابة وإضفاء الشرعية على خدماتهم، وقد يصل الأمر إلى سيطرة بعض المنتخبين على الآليات التشاركية لاستبعاد بعض الناشطين من المجتمع المدني. (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، 2018، ص13)

الخاتمة: تعد المقاربة التشاركية من المفاهيم الحديثة نسبيا في مجال التسيير، وحاولنا من خلال هذه الدراسة أن نتطرق إلى الإطار المفاهيمي لها، وأن نحلل دور المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية وأهم المعوقات التي تحد من فعاليتها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثلت في:

– إن تقديم عناصر تقييم ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الطابع الحديث نسبيا لبعض إمكانيات مشاركة السكان، وكون أن بعض الإمكانيات لم تنتقل بعد إلى المستوى الإجرائي.

– ظهرت المقاربة التشاركية نتيجة لفشل الدولة المركزية وعجزها على تحقيق التنمية؛

– على الرغم من حداثة تطبيق المقاربة التشاركية في المغرب، إلا هذا لا يمنع من تحقيقها لمؤشرات إيجابية فيما يخص الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

– نص الدستور المغربي على مجموعة من المقتضيات تصب في حقل المقاربة التشاركية والتي تمكن المواطنين وكذا جمعيات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في البرامج المحلية التنموية عبر العديد من الآليات، إلا أن تفعيل هذه المقتضيات مازال غائبا وهو ما جعل عددا كبيرا من منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والمواطنين بصفة خاصة غير منخرطين في الآليات التشاركية؛

– انعكست طبيعة النظام السياسي في المغرب على أداء المقاربة التشاركية، حيث أفقدها عنصر الاستقلالية وديمقراطية التسيير.

توصيات:

– استكمال آلية المشاركة المواطنة المنصوص عليها في الفصل 12 من الدستور، والذي يخول للجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية الحق في المساهمة في

إطار المقاربة التشاركية بإعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيله وتقييمها. ويحتاج إعمال هذه الآلية إلى إصدار قانون يحدد كيفيات تطبيقه ويحدد أدوار ومسؤوليات كل طرف من الأطراف المعنية؛

– تعزيز قدرات هيئات المجتمع المدني وتمكينها من الوسائل اللازمة للاضطلاع بأدوارها الدستورية، مع مباشرة تدابير للدعم تتخذ شكل تدابير تحفيزية، وتشجيع انتظام الجمعيات في إطار شبكات مهيكلة؛

– العمل بشكل تشاركي على تحديد القواعد والمعايير المتعلقة بتمثيلية الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في برامج تنمية الجماعات الترابية ومجموعات الجماعات؛

– العمل وفق مقاربة تشاركية على اعتماد ميثاق للديمقراطية التشاركية مع ترصيد التجربة التي جرت مواكبتها في هذا المجال، وينبغي أن يحدد هذا الميثاق القيم الواجب احترامها، وكذا التزامات الأطراف وطرق التسيير، وأن يتيح إرساء أفضل للعلاقات بين الجماعات الترابية والجمعيات ويسمح بمأسسة الحوار المدني.

– تعزيز الموارد الذاتية للجماعات المحلية، من خلال مراجعة منظومة الجباية المحلية وطرق التحصيل وتشجيع هذه الجماعات على تطوير التعاون الدولي واستغلال ممتلكاتها.*(المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، 2019، ص26)

قائمة المراجع:

– عبد الرحمان، الماضي.(2014). الحكامة الترابية التشاركية: منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي. المغرب: منشورات حوارات مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية.

– رضوان، العنبي.(أكتوبر 2011). المقاربة التشاركية في تدبير الشأن العام الدلالات والأبعاد، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،01، 55–71.

– المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.(2018). تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي . تونس: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

* المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة، 2019، ص26.

– إبـراهيم التركـي، تريـة بوحفـاص، عبـد المجيـد هـلال، رشـيدة نـافع.(2013/06/1)، المقاربـة التشتاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير، بحث مقدم في الندوة الدولية الموسومة بـ: الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي. المغرب.

– تركي بن محمد، اليحي.(20–22جانفي 2008). تمويل إنشاء الأوقاف الإستثمارية عن طريق القرض الحسن،بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي.

– محمد أحمد،علي العدوي.(20–22جانفي 2008). مؤسسات المجتمع المدني وسياسات التنمية الشاملة:دراسة حالة المؤسسات والجمعيات الخيرية" (بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري. دبي.

– المديرية العامة للجماعات المحلية،(2017)، الإطار التشريعي والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية، المغرب، وزارة الداخلية المغربية.

– المديرية العامة للجماعات المحلية، (2019)، برنامج عمل الجماعة دليل منهجي: مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم المغرب، وزارة الداخلية المغربية.

– المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي.(2019). الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة، المغرب، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي.

– مكتب تنمية التعاون (2020)، لمحة عن تاريخ التعاونيات بالمغرب،https://bit.ly/3eaQtDO

– مكتب تنمية التعاون(2020)، الانعكاسات الاقتصادية للتعاونيات على النسيج الاقتصادي الوطني،https://bit.ly/3vASXRK

– القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، الجريدة الرسمية عدد 8136 بتاريخ 25 صفر 1437 موافق 18ديسمبر 2014

– إدريس عدة، (8من إلى 14 ديسمبر 2020)، العمل التعاوني في المغرب كمجال للريع ولترويج الحلول الوهمية، جريدة النهج الديمقراطي، العدد387.

– لعروسي بلال، (2020) ، الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية: النظام التعاوني الفلاحي بالمغرب نموذجا.القناة الجامعية المغربية، https://montadacum.ma/?p=4805

– البنك الدولي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية– المغرب– استرجع المقال يوم 2019/12/20

http://projects.albankaldawli.org/?lang=ar

- Morgane, Leguenic. (2001). L'approche participative. Fondements et principes théoriques : Application à l'action humanitaire. France: Le Groupe URD.

- Nazneen, Kanji , Laura, Greenwood.(2001). Participatory approaches to research and development in IIED: Learning from experience. London :IIED.

–Nikki ,Slocum.(2003). Participatory Methods Toolkit A practitioner's manual. Bruxelles : the King Baudouin Foundation and the Flemish Institute for Science and Technology .

- Enriqueta ,Aragones, Santiago Sánchez-Pagés.(January 2009). A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre. European Economic Review. 53.1-17.

- Iqtidar ,Ali Shah, Neeta Baporikar.(Spring 2012). Participatory Approach to Development in Pakistan, Journal of Economic and Social Studies, 2, (1). 111-141.

- Ndidzulafhi I. Sinthumule, Ntavheleni V. Mudau.(2019). Participatory approach to flood disaster management in Thohoyandou. Journal of Disaster Risk Studies .11,(3).1-7.